

وعلى القانون رقم ٣٠٤ الصادر في ٢/٢/١٩٤٧ بالسماح للحكومة بالانضمام إلى الاتفاقيتين المتعلقةتين بالصندوق الدولي وبالمصرف الدولي لإعادة العمران والإنشاء الاقتصادي الصادر في سورية؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن زيادة حصة للجمهورية العربية المتحدة في صندوق النقد الدولي ونصيبها في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تشترك الجمهورية العربية المتحدة في مؤسسة التنمية الدولية.

مادة ٢ - يرخّص للسيد سفير الجمهورية العربية المتحدة في واشنطن في توقيع قانون مؤسسة التنمية الدولية.

مادة ٣ - يؤذن للحكومة في أن تأخذ من الأموال الموجودة تحت يدها ما يعادل مبلغ ٦,٠٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي قيمة نصيب الجمهورية في رأس مال مؤسسة التنمية الدولية على أن تقوم بسدادها في حدود قانون المؤسسة.

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في إقليم الجمهورية من تاريخ نشره.

مدربرئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يولييه سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة ١ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٨ فقرة جديدة بعد الفقرة الأولى نصها :

”كما تعفى المنتجات والثروات المشار إليها في الفقرة السابقة من رسم لأبنية المدرسية ورسم الدفاع الوطني المفروضين على البضائع الأجنبية الواردة إلى الإقليم الشمالي ومن عوائد البلدية وعوائد الرصيف ورسم الاحصاء الجمركي المفروضة على البضائع الأجنبية الواردة إلى الإقليم الجنوبي“.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

مدربرئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يولييه سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٠

في شأن الاشتراك في مؤسسة التنمية الدولية ودفن نصيب الجمهورية في رأس مال المؤسسة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت؛

وعلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٥ بالموافقة على الاتفاق المرفوع عليه في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٤ الخاص بالمؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة المنعقد في بريثون وودز المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٦ الصادر في مصر؛